



الحاكمة كاثيري هو كول

للتنشر فوراً: 2026/2/9

الحفاظ على سلامة سكان نيويورك: الحاكمة هو كول تبرز الدعم المتزايد للشرطة المحلية وقانون الجرائم المحلية

يُعرب المدعون العامون ومأمورو المقاطعات ورؤساء الشرطة والمسؤولون التنفيذيون في المقاطعات من جميع أنحاء نيويورك عن دعمهم لحظر الحاكم المقترح لاتفاقيات (g) 287

من شأن التشريع أن يضمن تركيز أجهزة إنفاذ القانون المحلية على مكافحة الجريمة، ويمنع استخدام الموارد من قبل السلطات الفيدرالية لتمكين عمليات إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية ICE الجماعية ضد سكان نيويورك

لن يمنع ذلك سلطات إنفاذ القانون المحلية أو شرطة الولاية من مواصلة العمل مع سلطات إنفاذ القانون الفيدرالية في التحقيقات الجنائية

استضافت الحاكمة Hochul (هو كول) اليوم اجتماعاً مع مسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين المنتخبين للإعلان عن الدعم المتزايد لقانون الشرطة المحلية والجرائم المحلية، والذي من شأنه أن يمنع تفويض سلطات إنفاذ القانون المحلية من قبل إدارة الهجرة والجمارك (Immigration and Customs Enforcement, ICE) لإنفاذ قوانين الهجرة المدنية الفيدرالية. وبحضور أكثر من اثني عشر مدعياً عاماً ومأموري شرطة ورؤساء أقسام شرطة ومسؤولين تنفيذيين من مختلف أنحاء الولاية أكدت الحاكمة التزامها بالحفاظ على سلامة سكان نيويورك من خلال ضمان تركيز الشرطة المحلية على مكافحة الجريمة المحلية.

في الأسبوعين الماضيين، أعربت جهات إنفاذ القانون والمسؤولون المنتخبون من جميع أنحاء الولاية عن دعمهم لقانون الشرطة المحلية والجرائم المحلية. من شأن التشريع أن يلغي اتفاقيات (g) 287، ويمنع الشرطة الحكومية والمحلية من العمل كعملاء اتحاديين أو استخدام الموارد أو الأفراد الممولين من دافعي الضرائب لتنفيذ إنفاذ قوانين الهجرة المدنية الاتحادية. كما سيحظر ذلك على العملاء الفيدراليين استخدام مراكز الاحتجاز المحلية لإيواء المحتجزين في قضايا الهجرة المدنية. لن يمنع قانون الشرطة المحلية، الجرائم المحلية الشرطة من العمل مع إدارة الهجرة والجمارك (ICE) أو غيرها من جهات إنفاذ القانون الفيدرالية للقبض على المجرمين الخطرين.

"استمعت اليوم إلى مجموعة من مسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين المنتخبين من الحزبين حول أهمية إبقاء موارد الشرطة لدينا مركزة حيث تشتد الحاجة إليها - في مجتمعاتنا،" قالت الحاكمة Hochul (هو كول). "ولهذا السبب اقترحت تشريعاً منطقياً لإيصال رسالة واضحة: لن تتسامح نيويورك مع الانتهاكات الصارخة للسلطة من قبل إدارة الهجرة والجمارك (ICE) التي تُرتكب باسم السلامة العامة."

في الشهر الماضي، قدمت الحاكمة Hochul (هو كول) قانون الشرطة المحلية، الجرائم المحلية، وهو عبارة عن سلسلة من التشريعات الشاملة لحماية سكان نيويورك، وتعزيز الضمانات الدستورية، ومنع تفويض سلطات إنفاذ القانون المحلية من قبل إدارة الهجرة والجمارك (ICE) لإنفاذ قوانين الهجرة المدنية الفيدرالية. وانضم إلى الحاكمة كل من Jessica Tisch (جيسيكا تيش) مفوضة شرطة نيويورك (New York Police Department, NYPD)، ورئيس شرطة ألباني، Brendan Cox (بريندان كوكس)، وأكثر من اثني عشر مدعياً عاماً ورؤساء شرطة المقاطعات ورؤساء الشرطة. اليوم، ازداد عدد المؤيدين إلى 28 فرداً:

- Dan McCoy (دان مكوي)، رئيس مقاطعة ألباني
- Lee Kindlon (لي كيندلون)، المدعي العام لمقاطعة ألباني
- Craig Apple (كريغ أبل)، شريف مقاطعة ألباني
- Brendan Cox (بريندان كوكس)، رئيس شرطة ألباني
- Eric Gonzalez (إريك غونزاليس)، المدعي العام لمنطقة بروكلين
- Jason Garnar (جيسون غارنار)، رئيس مقاطعة بروم
- Chris Liberati-Conant (كريس ليبراتي-كونانت)، المدعي العام لمقاطعة كولومبيا
- Mark Poloncarz (مارك بولونكارز)، رئيس مقاطعة إيربي
- Ricky Negron (ريكي نيغرون)، نائب قائد شرطة كينغستون
- Alvin Bragg (ألفين براغ)، المدعي العام لمنطقة مانهاتن
- Brian Green (براين غرين)، المدعي العام لمقاطعة مونرو
- Marcel Olifiers (مارسيل أوليفيرز)، رئيس شرطة ماونت فيرنون
- Jessica Tisch (جيسيكا تيش)، مفوضة شرطة مدينة نيويورك
- William "Bill" Fitzpatrick (ويليام "بيل" فيتزباتريك)، المدعي العام لمقاطعة أونونداغا
- Tobias Shelley (توبياس شيلي)، قائد شرطة مقاطعة أونونداغا
- Melinda Katz (ميليندا كاتز)، المدعية العامة لمقاطعة كوينز
- Michael McMahon (مايكل مكماهون)، المدعي العام لمقاطعة ريتشموند
- David Smith (ديفيد سميث)، رئيس شرطة روتشستر
- Malik D. Evans (مالك د. إيفانز)، عمدة روتشستر
- Errol Toulon, Jr. (إرول تولون جونيور)، قائد شرطة مقاطعة سوفولك
- Mark Rusin (مارك روسين)، رئيس شرطة سيراكيوز
- Matt Van Houten (مات فان هوتن)، المدعي العام لمقاطعة تومبكينز
- Manny Nneji (ماني ننجي)، المدعي العام لمقاطعة أولستر
- Juan Figueroa (خوان فيغويروا)، شريف مقاطعة أولستر
- Mark Williams (مارك ويليامز)، رئيس شرطة أوتيكا
- Ed Noonan (إد نونان)، نائب رئيس شرطة أوتيكا
- J. Anthony "Tony" Jordan (جيه أنتوني "توني" جوردان)، المدعي العام لمقاطعة واشنطن
- Ken Jenkins (كين جينكينز)، رئيس مقاطعة ويستشستر

في نيويورك، تعمل حالياً 14 وكالة لإنفاذ القانون، بما في ذلك 10 مكاتب شريف مقاطعة وقسم شرطة مقاطعة 1 و3 أقسام شرطة بلدية، بموجب نماذج إنفاذ اتفاقية (g) 287 المختلفة. في حال إقرار هذا التشريع، فإنه سيلغى جميع اتفاقيات (g) 287 القائمة في جميع أنحاء الولاية.

يستند اقتراح الحاكمة إلى تشريع تم تقديمه مؤخراً كجزء من أجندة حالة الولاية لحماية الحقوق الدستورية لسكان نيويورك من التجاوزات الفيدرالية ومحاسبة العملاء الفيدراليين على الإجراءات غير الدستورية، ولضمان حماية المواقع الحساسة، بما في ذلك منازل سكان نيويورك، من إنفاذ قوانين الهجرة المدنية دون إذن قضائي.

إرساء حق مقاضاة الضباط الفدراليين بسبب انتهاكات دستورية

مع التصعيد غير المسبوق في تطبيق قوانين الهجرة الفدرالية بأسلوب عدواني، تعاني المجتمعات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة من أساليب قمعية يُزعم أنها تنتهك الحقوق الدستورية.

لحماية المجتمعات في جميع أنحاء الولاية وضمان المساءلة عند انتهاك الحقوق الدستورية، سنطرح الحاكمة Hochul (هوكول) تشريعاً يمنح سكان نيويورك مساراً واضحاً لطلب العدالة عند انتهاك حقوقهم.

يُجيز الاقتراح للأفراد رفع دعاوى مدنية على مستوى الولاية ضد المسؤولين الفيدراليين الذين ينتهكون الحقوق الدستورية الأمريكية لسكان نيويورك، بما يتوافق مع المعايير القانونية نفسها الموجودة بالفعل للمسؤولين على مستوى الولاية والمستوى المحلي بموجب قانون الحقوق المدنية الفيدرالي. من خلال مواعمة قانون الولاية مع أطر الحقوق المدنية الفيدرالية القائمة، يعزز هذا المقترح الحماية الدستورية ويوفر لسكان نيويورك سيلاً قانونياً فعالاً عندما يتم إساءة استخدام السلطة الفيدرالية بشكل غير دستوري في نيويورك.

حماية سكان نيويورك في المواقع الحساسة

على مدى عقود، حدّت السياسة الفيدرالية في ظل كلا الحزبين من إنفاذ قوانين الهجرة المدنية بدون مذكرة في المواقع الحساسة مثل المدارس والمستشفيات ودور العبادة. لقد ألغت التغييرات الفدرالية الأخيرة هذه الحماية، مما أدى إلى الإخلال بالسلامة العامة، وزعزعة مجتمعات المدارس، وتقويض الوصول إلى الرعاية، وتقويض الثقة بالمؤسسات الحيوية.

ينبغي أن يكون سكان نيويورك قادرين على الذهاب إلى المدرسة، والحصول على رعاية الأطفال، وطلب الرعاية الطبية، وممارسة شعائرهم الدينية، والإقامة في منازلهم الخاصة بسلام. اقترحت الحاكمة Hochul (هوكول) تشريعاً لضمان حماية المواقع الحساسة - بما في ذلك المنازل - من إنفاذ قوانين الهجرة المدنية دون مذكرة قضائية. سيساعد هذا الإجراء في توفير الاستقرار للأطفال والعائلات في المساحات المجتمعية الأساسية.

قال Daniel P. McCoy (دانيال بي. مكوي)، المدير التنفيذي لمقاطعة ألباني، "تكون السلامة العامة في أقوى حالاتها عندما يتم تمكين ضباط إنفاذ القانون المحليين لدينا للتركيز على المجتمعات التي يخدمونها، وليس تحويلهم لإنفاذ سياسة الهجرة المدنية الفيدرالية. قانون الشرطة المحلية والجرائم المحلية هو نهج مسؤول يحافظ على الثقة بين الشرطة والجمهور ويضمن استخدام مواردنا بكفاءة وبشكل مناسب. أؤيد بشدة التزام الحاكمة Hochul (هوكول) بالحفاظ على سلامة سكان نيويورك مع الدفاع عن العدالة والمساءلة وحماية الحقوق الدستورية."

قال Mark C. Poloncarz (مارك سي. بولونكارز)، المدير التنفيذي لمقاطعة إيري، "إن الهدف من قانون الشرطة المحلية، الجرائم المحلية هو طريقة منطقية لضمان تخصيص أفراد وموارد إنفاذ القانون المحلية لدينا للاستخدام في مجتمعاتنا، ومراقبتها وفقاً للقانون وعدم إخضاعها لتجاوزات فيدرالية كما نشهد في جميع أنحاء البلاد مع إدارة الهجرة والجمارك (ICE). إن إلغاء اتفاقيات (g) 287 يرسل إشارة إلى السكان مفادها أن أجهزة إنفاذ القانون المحلية لن تكون ذراعاً للحكومة الفيدرالية وأن مراكز الاحتجاز المحلية محظورة على إدارة الهجرة والجمارك (ICE) فيما يتعلق بمداهمات الهجرة. كما يوفر القانون الحماية والتعويضات للمقيمين الذين تنتهك حقوقهم الدستورية من قبل المسؤولين الفيدراليين. هذا القانون جاء في وقته وهو ضروري للغاية، وأشكر الحاكمة Hochul (هوكول) على رؤيتها في الترويج له."

قال Adam Bello (آدم بيلو)، المسؤول التنفيذي لمقاطعة مونرو، "إن قانون الشرطة المحلية والجرائم المحلية الذي أصدرته الحاكمة Hochul (هوكول) هو تشريع منطقي من شأنه أن يعزز الضمانات الدستورية لحماية سكان نيويورك من التجاوزات الفيدرالية وأساليب الإنفاذ العدوانية. ينبغي أن تركز الشرطة المحلية وأجهزة إنفاذ القانون على الجرائم المحلية، لا أن يتم تحويلها إلى إنفاذ قوانين الهجرة المدنية الفيدرالية. أنا فخور بالانضمام إلى شركائي في الحكومة من جميع أنحاء الولاية في الدفاع عن حقوق سكان نيويورك."

قال Kenneth W. Jenkins (كينيث دبليو جينكينز)، المسؤول التنفيذي لمقاطعة ويستستستر، "تبدأ السلامة العامة بالثقة - وقد تعلمت مقاطعة ويستستستر هذا الدرس منذ سنوات عندما مررنا قانون حماية المهاجرين. عندما يخشى السكان الاتصال بالشرطة أو التعاون مع جهات إنفاذ القانون خوفاً من عواقب الهجرة، يصبح الجميع أقل أماناً. ينبغي أن يركز ضباط الشرطة المحليون لدينا على منع الجريمة، ودعم الضحايا، وحماية حقوق كل فرد في مجتمعاتنا - وليس العمل كذراع لإنفاذ قوانين الهجرة المدنية الفيدرالية. إن تشريع الحاكمة Hochul (هوكول) يرسم الخط الصحيح ويعزز ما هو الأهم - الحفاظ على سلامة أحياننا مع التمسك بالقيم الدستورية التي تحدد هويتنا."

قال Jason Garnar (جيسون غارنار)، رئيس مقاطعة بروم، "إن قانون الشرطة المحلية، الجرائم المحلية هو مجرد منطوق سليم - فهو يسمح لضباطنا بالتركيز على سلامة الأحياء ومحاسبة الأشخاص الذين يخالفون القانون، سواء كانوا

موجودين هنا بشكل قانوني أم لا، مع وضع حد في الوقت نفسه لنوع التجاوزات الفيدرالية التي تحدث عنها الناس بعد ما رأيناها في مينيسوتا."

قال Malik Evans (مالك إيفانز) عمدة مدينة روتشستر، "بصفتها مدينة ملاذ، حظرت روتشستر استخدام موارد المدينة لإنفاذ قوانين الهجرة المدنية الفيدرالية لما يقرب من أربعة عقود. تساعدنا هذه الضمانات على بناء الثقة وتحسين السلامة العامة من خلال السماح لأفراد مجتمع المهاجرين لدينا بالإبلاغ عن الجرائم والوصول إلى الخدمات الأساسية دون خوف. أنا أحيي الحاكمة Kathy Hochul (كاتي هوكول) على اتخاذها إجراءات لتوسيع نطاق هذه الحماية على مستوى الولاية ودعمها القوي لمؤسسة ROC solid من أجل جميع سكان نيويورك."

قال Chris Liberati-Conant (كريس ليبراتي كونانت) المدعي العام لمقاطعة كولومبيا، "أولاً، أشكر الحاكمة Hochul (هوكول) على استثماراتها في إنفاذ القانون، والتي كان لها تأثير حقيقي على سلامة سكان مقاطعة كولومبيا. بصفتي المدعي العام في مقاطعة كولومبيا، فإن تركيزي الوحيد ينصب على سلامة وأمن سكان مقاطعتنا، وعندما يخشى الضحايا والشهود التحدث مع جهات إنفاذ القانون، فإننا نصبح أقل أماناً كمجتمع. عندما يخشى الضحايا والشهود التحدث إلى جهات إنفاذ القانون، يصبحون أهدافاً للمفترسين والمتاجرين بالبشر والمجرمين العنيفين. وكما هو الحال دائماً، أعتزم محاسبة المجرمين وحماية كل فرد من أفراد مجتمعنا. أشكر الحاكمة Hochul (هوكول) على قيادتها المستمرة في الحفاظ على سلامة سكان نيويورك، لأننا في نيويورك ومقاطعة كولومبيا نعيش في مجتمع عادل."

قال Brian Green (براين غرين) المدعي العام لمقاطعة مونرو، "بصفتي مدعياً عاماً، فإن أولويتي هي ضمان تركيز موارد إنفاذ القانون على الحفاظ على سلامة مجتمعاتنا ومعالجة الجرائم الخطيرة. يساعد قانون الشرطة المحلية والجرائم المحلية في توفير الوضوح بشأن الدور المناسب لإنفاذ القانون المحلي مع الحفاظ على قدرتنا على العمل مع الشركاء الفيدراليين في المسائل الجنائية. إن الحفاظ على ثقة الجمهور أمر ضروري لفعالية عمل الشرطة والملاحقة القضائية، وهذا التشريع يدعم هذا الهدف. أقدّر جهود الحاكمة في تعزيز السياسات التي توازن بين السلامة العامة والمبادئ الدستورية واحتياجات مجتمعاتنا."

قال Richard Negron (ريتشارد نيجرون) نائب رئيس قسم شرطة كينغستون، "يبدأ العمل الشرطي الفعال بالوضوح - معرفة من نخدم، وما هو دورنا، وأين تبدأ سلطتنا وأين تنتهي. عندما يُطلب من الضباط المحليين تولي مهام إنفاذ قوانين الهجرة المدنية الفيدرالية، فإن ذلك يُشوش تلك المهمة ويقوض الثقة التي نعتمد عليها للحفاظ على سلامة الأحياء. إن اقتراح الحاكمة Hochul (هوكول) ببقاء أجهزة إنفاذ القانون المحلية مركزة على ما نجده: الاستجابة للجريمة، وحماية الضحايا، وبناء شراكات حقيقية مع المجتمع. هذا التركيز يجعل ضباطنا أكثر فعالية ومدينتنا أكثر أماناً."

####

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418
سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكمة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)